صعوبات ومعوقات تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية

أ.د. طلعت مصطفى السروجى

عميد كلية الخدمة الاجتماعية الأسبق

جامعة حلوان

أ.د. سامية عبدالرحمن همام

رئيس قسم العمل مع الأفراد والأسر كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

أولا: مقدمة ضرورية:

إن التطور المتسارع للعالم في جميع المجالات ، والايقاع السريع الذى أحدثته التغيرات العالمية الجديدة نتيجة للعولمه وروافدها نتج عنه حجم هائل من البرامج والمشروعات الاجتماعية مع تباين أنواعها وأهدافها والمستهدفين من عوائدها ،التى تتبناها المؤسسات والمنظمات القومية والمحلية والحكومية والأهلية ، وتراكم هائل من المشاكل البسيطة والمعقده – المركبة– التي تطلبت حلولا مناسبه،من خلال التكيف المنطقي للمنظومه العقلية ، التي تزامنت مع زياده المؤهلات المكتسبة من خلال التجربة والممارسة كحلول آنية، لكن بإختلاف البشر تختلف مستويات هذا النوع من الادراك الملموس للتعامل مع الصعوبات والمعوقات تبعاً لنوع وشكل الاحتكاك الذي تعرض له الفرد، اضافة الى الشخصية التي تتشكل خلال فتره زمنيه متراكمه من خلال منظمات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية والثانوية.

وأضحى المجتمع العالمى وخاصة فى المجتمعات النامية مع تنامى الصعوبات وتعدد المعوقات تجد نفسها أمام كم هائل من الصعوبات والمعوقات الخاصة بالبرامج والمشروعات الاجتماعية التى ترتبط وتتأثر بأى تغيرات قد تطرأ على البيئة والمجتمع وأى تغير فى المجتمع يستتبعه بالضرورة أنواع من الصعوبات والمعوقات قد يكون بعضها جديدا وقد يكون الآخر أكثر تراكما وشدة .

ونظرا لسهولة الاتصال بين المجتمعات التى يسرت بصورة مذهلة ليس فقط فى نقل الثقافات من خلال الميديا ووسائل الاعلام ولكن أيضا نقل البرامج والمشروعات الاجتماعية من خلال التقليد والمحاكاة وتصبح البرامج والمشروعات الاجتماعية خاصة فى الدول النامية ليست وليدة المجتمع ذاته ولكن برامج ومشروعات إجتماعية من مجتمعات وسياقات بيئية أخرى قد تكون سياقاتها غير متوافقة أو مواتية للبيئة والمجتمع مما قد يؤدى لكم هائل من الصعوبات والمعوقات التى تحول دون تحقيق البرنامج أو المشروع لأهدافه حيث رسمت وحددت أهدافه فى سياقات وبيئات أخرى ووفقا لحاجات مجتمعية وبيئية مغايرة مما قد يؤدى لعدم تحقيق البرامج والمشروعات لأهدافها ومن ثم استمراريتها.

إن السرعة كسمة من سمات العصر تدفع حتما لعدم الاعتماد على التجربة والخطأ لتجربة واختبار البرامج والمشروعات الاجتماعية، ولكن يجب أن تكون البرامج والمشروعات الاجتماعية متوافقة مع الحاجات المجتمعية من ناحية وبوتقة لتوليد الابتكار من ناحية أخرى.

إن تكرار التجريب والمحاولة والاختبار مضيعة للوقت وإنفاق للجهد والمال والمجتمعات ليست بحاجة لذلك فى البرامج والمشروعات الاجتماعية التى تعكس الحاجة الضرورية للتخطيط

الجيد للبرامج والمشروعات الاجتماعية فى كل العمليات والمراحل التخطيطية وحسن إنتقاء نوعية مثل هذه البرامج التى تتوافق مع حاجات المستهدفين من ناحية والمجتمع بأبعادة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من ناحية أخرى.

ولذا فان التحديد الدقيق لصعوبات ومعوقات البرامج والمشروعات الاجتماعية يساهم كثيرا فى ضمان نجاح وفعالية مثل هذه البرامج ومن ثم استمراريتها وتحقيق عائداتها والتغذية العكسية المطلوبة ، ومحاولة التغلب على مثل هذه الصعوبات والمعوقات وعدم تكرارها مستقبلا فى أى مرحلة من مراحل تخطيط البرامج والمشروعات الاجتماعية.

إن تكرار نفس صعوبات ومعوقات البرامج والمشروعات الاجتماعية التى تم تنفيذها مؤشرا لعدم تحقيق تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية لأهدافها وتوقعا لعدم تنفيذ وتحقيق البرامج والمشروعات الاجتماعية القائمة لأهدافها وأغراضها.

إن تطوير البرامج والمشروعات الاجتماعية بحاجة ماسة جدا لتحديد صعوباتها ومعوقاتها ومواجهتها بواقعية، لدعم التطوير وتعزيز درجة الثقة الممنوحة لنجاح وفعالية البرامج والمشروعات الاجتماعية ، ومن ثم الارتقاء بمقابلة الحاجات الانسانية المتزايدة.

ثانيا: ماالمعوقات؟ وما الصعوبات؟:

(١)المعوقات إصطلاحا::

ورد لفظ عائق في المعجم الوسيط بأن العائق عن الشئ عوقا منعه منه وشغله عنه فالعائق حاجز أو مانع والعائق لغة من العوق وهو الحبس والصرف والتثبيط، والعوق الأمر الشاغل . وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، والتعوق التثبط، التعويق: التثبيط[١]

وقد يكون العائق ماليا أو ماديا ، أو معنويا أو نفسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا ، ويحول بين الأهداف الطموحة والحاجات وقد يكون بعضها مؤسسية أو غير مؤسسية أو هما معا.

والمعوقات بذلك عوامل وظروف تمثل متغيرات تحول دون تحقيق الأهداف والطموحات ، وتمثل العقبات التي تعترض سبيل البرامج والمشروعات ، وتعني بالانجليزية : Impediments أو Obstacles

والمعوقات بذلك كل العوامل والظروف بعضها بنائى والآخر وظيفى وتمثل متغيرات قد تحول دون تحقيق البرنامج أو المشروع لأهدافه المرسومة أوتحقيق الغاية من تقويم البرامج أو المشروعات، باعتباره عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لإصدارالحكم وتقديم التغذية الراجعة أو تحقيق أهداف استراتيجية التقويم الواقعى باعتباره خطة عامة تسعى لتحقيق أهداف عملية التقويم.

(٢)الصعوبة اصطلاحا

صُعُوبَةً: اشتدَّ وعَسُر. يقال: صَعُبَ الأمر، وصَعُبَ الرجل، وصَعُبَتِ الدابة.(أَصْعَبَ) الأمرُ: صَعُب. و. الشيء: وجده صعباً.(صَعَّبَهُ): جعله صعباً.(تَصَعَّبَ): صَعُب. و. الأمر: عدَّه صعباً.(اسْتَصْعَبَ) الأمرُ: صَعُب. و. الأمرَ: رآه صعباً.(الصَّعْبُ): العَسِر.. يقال: عقَبَة صَعْبَة: شاقة. وحياة صَعْبَة: شديدة. صِعاب.(الصَّعْبَةُ).[٢] ومهَّد الصعوبات بمعنى ذلَّلَها وعقبة تعنى ما لا يمكن التَّغلُّب عليه

وتعرف بأنها حالة حيرة وقلق تمتلك فكر الانسان وتدفعه الى التأمل والتفكير لإيجاد حل أو جواب للخروج من الحيرة [٣] وتعنى Absurdity و Difficulties

وهى أيضا أية وضعية محيرة حقيقية كانت أم إصطناعية تتطلب حلا فكريا [٤] كما أنها هي حالة ينتج عنها تدني مستمر في المعرفة والقدرات المختلفة والمهارات الضرورية للأداء مقارنة بغيرهم ولا يعود السبب إلى وجود اعاقات أخرى

وترتبط الصعوبة بذلك بالانسان وقدراتة وامكاناته سواء العقلية أوغير العقلية كالمهارية والمعرفية الإدراكية والسلوكية وغيرها، ولذلك فان الصعوبة نسبية تختلف من شخص لآخر.

ويشير مفهوم صعوبات الى وجود خلل في واحدة أو أكثر من المعارف والعمليات النفسية الأساسية، والقدرات والمهارات الانسانية، والتي تتضمن فهم واستيعاب الدور والأداء ، والتي قد تظهر في القدرة على الأداء والممارسة بالفاعلية المطلوبة وتحقيق الأهداف المرسومة فى الوقت المحدد بالامكانات المحددة والمقدرة مسبقا،

وقد ترجع الصعوبات للأسباب التالية:

١-العوامل العضوية البيولوجية.

٢- العوامل الوراثية.

٣- خلل وظيفي بسيط في الدماغ.

٤- النضج، كعدم بناء النضج في مجراه الطبيعي حيث يؤثر على الجهاز العصبي المركزي.

٥-الأمراض والعدوى وسوء التغذية، ومشاكل التلوث والبيئة.

ونستنتج بذلك تداخل الصعوبات وتداخل تأثيرها وتباينها من شخص للآخر وهى بذلك نسبية.

وترتبط الصعوبة بعدد من الخصائص أهمها:

-الخصائص المعرفية كصعوبة الفهم والتفكيرونقص الدافعية الفشل فى تقويم المهام الافتقار للتنظيم والتخطيط سوء تقويم القدرات والفشل فى تحقيق المهام

-الخصائص السلوكية مثل نقص الكفاءة الاجتماعية والاتكالية والاعتماد على الآخرين والعدوانية والانسحاب وعدم القدرة على التعامل فى المواقف وصعوبة الالتزام بالقواعد والقوانين.

- الخصائص النفسية (الوجدانية والانفعالية) مثل انخفاض تقدير الذات وضعف الانجاذ والشعور بالاحباط والشعور بالاهمال وانخفاض مستوى الطموح ومشكلات فى التوافق.

(٣)الفرق بين الصعوبات والمعوقات:

لايميز الكثيرون بين الصعوبات والمعوقات ويضيف البعض الآخر المشكلات باعتبار أنه يوجد ترادف كبير وتداخل فى المفاهيم، غير أنه يمكن التمييزبين الصعوبات والمعوقات فى الجدول التالى:

جدول يوضح الفرق بين الصعوبات والمعوقات

الصعوبات	المعوقات
ذاتية شخصية	مؤسسية او مجتمعية
ترجع للفرد ذاته	ترجع للمؤسسة أوالبرنامج او المجتمع
واضحة غير متداخلة التأثير	تداخل تأثراتها
خلل فى بعد أو أكثر من جوانب شخصية الفرد	خلل فى البرنامج او المؤسسة او المجتمع بأبعاده المختلفة
تعتمد المواجهة على المورد البشرية تدريب وتطوير أو احلال وتغيير	تعتمد المواجهة على إحداث تغييرات فى المؤسسة أوالبرنامج اوالمجتمع
تعمد المواجهة على التحدى	تعتمد المواجهة على الاصرار
قد تكون حقيقية أو اصطناعية	حقيقية بالفعل
تحتاج للتأمل والتفكير	تحتاج المواجهة للتغيير
تحتاج لوقت أطول فى المواجهة	لاتحتاج لوقت طويل فى المواجهة

ثالثا:أنواع وتصنيف صعوبات ومعوقات البرامج والمشروعات الاجتماعية:

يمكن تحديد أنواع صعوبات ومعوقات البرامج والمشروعات الاجتماعية وتصنيفها سواء أكانت صعوبات أو معوقات سواء بنائية أو وظيفية مادية أو غير مادية إلى الأنواع التالية:

١-معوقات سياسات التقويم للبرامج والمشروعات الاجتماعية.

٢-معوقات ذاتية ترتبط بشخصية القائم بعملية التقويم.

٣-إدراك ووعى القائم بعملية التقويم والمسؤلين بأهمية وأهداف التقويم.

٤- غياب وعدم وضوح أهداف البرامج والمشروعات الاجتماعية.

٥-صعوبات ترجع لتصميم وتخطيط البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

٦-معوقات ترتبط بكفاية موارد البرنامج أو المشروع الاجتماعى وهى معوقات ترتبط بمدخلات البرنامج أو المشروع .

٧- معوقات ترتيط بكفاءة البرنامج أوالمشروع الاجتماعى.

٨- معوقات ترتبط بفاعلية البرنامج أوالمشروع الاجتماعى.

٩-معوقات وصعوبات ترتبط بمنهجية عملية تقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

١٠- التحديات الأخلاقية لعملية تقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

١١- معوقات ترتبط بنشر عملية تقويم البرنامج أوالمشروع الاجتماعى.

(١)معوقات سياسات التقويم للبرامج والمشروعات الاجتماعية:

إن عدم وجود سياسة واضحة وثابتة لعملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية لدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية سواء حكومية أواهلية يؤثر حتما على التخطيط لعملية تقويم البرامج التدريبية بما يؤدي إلى الفشل في تحديد تفاصيل البرنامج، والفشل في تضمين البرنامج لأدوات التقويم والإجراءات المحددة التي يجب إتباعها، وجدولة الملاحظة والاستقصاءات المسحية والمقابلات.

وبالاضافة لانعدام النظرة الجدية للتقويم لتطوير البرامج والمشروعات الاجتماعية، ومن ثَم انعدام النظرة الجدية من جميع أطراف عملية تقويم البرامج والمشروعات، حتى تصبح مجرد روتين ومجال للمجاملات، بالاضافة لنقص المهارات والكفاءات المدربة والمتخصصة في أعمال تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية ودراسات الجدوى والعائد، التي تعتمد على استخدام الجوانب العلمية والقياسات الأدائية للبرنامج أو المشروع الاجتماعى.

وعدم شمولية التقويم المستمر لأبعاد التغييرات المستهدفة لدى المستفيدين وارتباطها بكل نشاط للبرنامج أو المشروع وبكل هدف من أهداف البرنامج بمفرده.

كما أن غياب أو عدم وضوح سياسات تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية يؤدى ختما لتعدد معايير التقويم وسوء اختيار المعايير المحددة للتقويم ، أو الاجابة على تساؤلات: لماذا التقويم ؟ وكيف يتم التقويم ؟ ومن المسؤل عن عملية التقويم؟

وتظهر بذلك مشكلة بسبب عدم قدرة المنظمة في فهم غايات المعيار الذاتي أو الموضوعي فى التقويم بما يؤثر سلبا علي استثمار هدف عملية القياس والتقويم كما يؤثر على :

– سوء اختيار إجراءات القويم :

وتتمثل فى عدم قدرة القائمين على عملية تقويم البرنامج أو المشروع في التمييز ما بين محتويات العملية المتمثلة بالقياس والتقييم .

–الخطأ في اختيار وقت التقويم:

• عدم بناء المنهج وفق التغيرات المطلوبة والمستهدفة لدى المستفيدين المستهدفين من البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

–عدم وجود آلية موحدة توضح كيفية تنفيذ التقويم؟.

–عدم توافر الاعتمادات والمخصصات المالية للقيام بإعداد خطط متكاملة، لتقويم البرامج والمشروعات بصورة علمية سليمة.

–عدم توافر المناخ الملائم لتطبيق العديد من الاختبارات اللازمة للوقوف على حقيقة ودرجة تحقيق أهداف البرامج والمشروعات الاجتماعية.

–وعدم توافر الكثير من أدوات التقويم التي تعين فريق التقويم على أداء مهامه بكفاءة وفعالية وموضوعية.

وقد ينعكس أيضا غياب سياسات التقويم بشكل مباشر على انعدام التقييم كليا، حيث أن غياب سياسات التقويم يجعل يجعل البرامج والمشروعات الناجحة مثلها مثل البرامج والمشروعات غير الناجحة وكأن التقويم بلا جدوى ممايسبب إحباط عزيمة مقدمى البرامج والمشروعات إما لعدم وجود أي نوع من التقويم أو وجود تقويم شكلي في شكل نماذج نمطية وضعف وغياب المتابعة حيت يتفاوت أداء البرنامج من فترة لآخرى وليس من العدل تقييم أداء البرنامج وفق أخر أداء له ، لذا يجب أن يرتبط التقويم بفترة زمنية محددة سواء أكان جزئيا أو شاملا ، كما أن التقويم قد يخضع للأهواء الشخصية ودرجة العلاقة بين القائم بعملية التقويم والمسؤلين ومقدمى البرامج والمشروعات الاجتماعية ولا يخضع لمعايير أداء محددة للبرامج أو المشروعات الاجتماعية.

(٢)معوقات ذاتية ترتبط بشخصية القائم بعملية التقويم:

وهي معوقات ذاتية متعلقة بشخصية القائمين بالتقييم ومنها :

- التحيز الشخصي : .

– تظهر صفة التحيز عند بعض القائمين بالتقويم لأسباب اجتماعية / دينية وسياسية عرقية أو للنوع والعمر، وقد تكون تجاه الجنس أو العمر، كليؤثر سلبا على موضوعية نتائج التقويم وتحقيقه للأهدافه والغرض من التقويم.

- تأثير الحالة:.

–تأثر القائم بالتقويم بخاصية معينة أو سلوك معين ، وانسحاب هذا التأثير على بقية الصفات.

–العلاقات الجيدة ستنعكس على جميع عناصر التقييم في شكل تقويم فعال والعكس يكون صحيحاً.

- الميل للوسطية :

– يميل بعض القائمين على عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية لتركيز نتائج التقويم في الوسط متجنبين أقصى الدرجات وأدناها، مما يؤثر سلبا على موضوعية التقويم وتحقيقه لأهدافه، مثلاً إذا كانت درجات التقييم تتراوح من (١) إلى (٥) فإن التركيز عندئذ سيكون

على(٣) وإذا كانت مقاييس بين غير مرضي ومرضي ومتميز فإن التركيز سيكون على اختيار درجة مرضيبما يؤثر على الموضوعية.

- التشدد الزائد والليونه المفرطة:.

–يوجد بعض القائمين على عملية التقويم الذين يقومون باستمرار بإعطاء تقديرات عالية أعلى مما يستحق في الواقع ويسمى بخطأ التساهل المفرط الذيبتعد بدوره عن الموضوعية والواقعية.

وقد يحدث العكس بأن يلجأ البعض الآخر إلى إعطاء تقديرات منخفضة أقل مما يستحق ويسمى بخطأ التشدد الزائد، بما يؤثر على تحقيق أغراض تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية.

ويخضع بذلك التقويم لأهواء شخصية وذاتية ويبتعد عن الموضوعية ، وهذا يؤدي إلى غياب العدالة فى تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية، والاستفادة من التقويم وتحقيق أهدافه، وتجعل نتائج التقويم مضللة غير واقعية.

- التأثيرات الإدارية :.

–قد يتأثر تقويم القائم بعملية التقويم بالهدف من عملية التقويم، إذا كان الهدف من عملية التقويم هو منح مكافأة مثلا أو حافز ما للمسؤلين أو مقدمى البرامج والمشروعات الاجتماعية فإن درجات التقويم تتجه إلى أعلى وذلك حتى لا يحرموا من المكافأة او الحافز ولتحسين العلاقات معهم وتجنباً للحرج الذي قد يشعرون به إذا كانت درجات تقويم البرامج والمشروعات الأخرى عاليه.

- تضخيم التقويم : .

–وهو إعطاء المقيم الحد الأعلى من التقييم (١٠٠%) لإثبات بأن المسؤلين عن البرامج والمشروعات الاجتماعية على مستوى عالي من الأداء مقارنة مع أقرانهم فى البرامج والمشروعات المماثلة، مما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف التقويم.

- العطف المفرط :.

–ويحدث عندما يدرك القائم بعملية التقويم بأنن التقويم الضعيف يضر بمكافأة أو إيفاد او تدريب أو ترقية للمسؤلين ومقدمى البرامج والمشروعات الاجتماعية فيتم إعطاء البرنامج أو

المشروع تقييمات أكثر مما يستحق، ويبتعد بعطفه هذا على واقعية النتائج وموضوعية التقويم ومن ثم تحقيق أهدافه.

- التعميم غير الواعى:.

–قد يتأثير ويقتنع القائم بعمليةالتقويم بأن سمة ما في مقدمى البرامج والمشروعات الاجتماعية أو المستفيدين من خدماتها ، تتماثل وتتشابه مع نظرائهم فى برامج ومشروعات أخرى فيعمم ويعطي النتيجة غير الصحيحة وبالطبع غير واقعية.

- حداثة الموقف :.

–هو إعطاء القائم بعملية التقويم وزنا أكبر للأحداث الجديدة عند التقويم على حساب المواقف الماضي، دون وعى أو تحليل واقعى وتحديد الوزن الحقيقى لكل موقف.

- المقارنة الخاطئة :.

–قد يتم تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والمستفيدين من خدماتها بمقارنة البرامج والمشروعات الأخرى بدلا من الرجوع للمعايير والمؤشرات المحددة التي يقارن على أساسها، وبذلك تكون المقارنة خاطئة غير واقعية ولايحقق التقويم أهدافه.

(٣)إدراك ووعى القائم بعملية التقويم والمسؤلين بأهمية وأهداف التقويم:

يجب أن بعى جيدا القائم بعملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والمسؤلين عن تقديمها والمستهدفين من خدماتها أهداف عملية التقويم بدقة ووضوح حتى يمكن تكثيف الجهود وتكاملها لتحقيق هذه الأهداف.

- إن عدم الوضوح في تحديد أهداف التقويم يؤثر سلبا على عملية التقويم:

فقد يخطأ االمسؤلين عن البرامج والمشروعات الاجتماعية في تحديد الهدف الأساسي من التقويم وبالتالي تصبح العملية فقدا للجهد والوقت والمال .

فعلى المسؤلين مراعاة مايلى للوصول إلي عملية قياس وتقويم فاعلة :

- وضوح أهداف عملية التقويم .
- التوقيت الصحيح للعملية التقويمية .
- صدق و ثبات معايير التقويم .

- دقة المعلومات المعتمدة مع الأهداف .
- تناسب نموذج ومعايير التقويم مع الأهداف .
- مؤهلات ومهارات وخبرات القائم بعملية التقويم .
- كفاية الموارد البشرية المتخصصة للعملية التقويمية وفقا للجهود المبذولة والوقت المحدد.

(٤)غياب وعدم وضوح أهداف البرامج والمشروعات الاجتماعية:

يجب أن تكون أهداف البرامج أو المشروع محددة مسبقا عند التفكير فى تخطيط البرنامج أو المشروع ويجب ان تكون واقعية يمكن تحقيقها ، وأن تكون محددة ودقيقة ومعلنة يدركها الجميع سواءالمسؤلين أو مقدمى البرنامج أو المشروع أو المستهدفين أو القائمين بعملية التقويم.

وتعتبر الأهداف والقدرة على تحقيقها وفقا للخطة الزمنية المحددة معيارا جوهريا وأساسيا للتقويم.

وغياب أو عدم وضوح أهداف البرنامج للقائم على التقويم ينعكس سلبا على إختيار وتحديد نموذج ومعايير ومؤشرات التقويم التى ترتبط إرتباطا أساسيا بالأهداف المحددة مسبقا وبذلك فإن جهوده التقويمية لا عائد لها وفقدا للجهد والوقت والمال، وإذا ماحاول التقويم فلا يمكن الاعتداد بصدق ماتوصل إليه من نتائج.

(٥) صعوبات ترجع لتصميم وتخطيط البرنامج أو المشروع الاجتماعى:

تتعدد صعوباتتصميم وتخطيط البرامج والمشروعات الاجتماعية ومن أمثلتها:

-عدم التحديد والتقدير الدقيق لحاجات المستهدفين من البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

-صعوبات إتخاذ القرارات التخطيطية المرتبطة بالرنامج أو المشروع الاجتماعى.

- نقص وعدم تحديث وتكامل البيانات والمعلومات التى تفيد فى صنع خطة البرنامج او المشروع الاجتماعى.

-غياب أو ضعف مشاركة الخبراء والفنيين والمستهدفين فى خطوات التخطيط للبرنامج أو المشروع الاجتماعى.

-قصور الموارد والامكانات المادية وغير المادية سواء المتاحة أو الكامنة لتوظيفها فى وضع خطة فاعلة للبرامج والمشروعات الاجتماعية.

-غياب الصعوبات والمعوقات المتوقعة أثناء تنفيذ الخطة وأساليب مواجهتها.

-قصور وصعوبات مرتبطة بالتفيذ والمتابعة والتقويم.

(٦) معوقات ترتبط بكفاية موارد البرنامج أو المشروع الاجتماعى وهى معوقات ترتبط بمدخلات البرنامج أو المشروع .

تتركز معوقات كفاية موارد البرامج والمشروعات الاجتماعية فى المعوقات التالية:

-نقص الموارد المالية لتمويل تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية ، إضافة لعدم مراعاة التغيرات والتقلبات الاقتصادية فى التمويل كتغيير سعر صرف العملات الأجنبية، ويعد نقص التمويل المالى والموارد الاقتصادية من أهم المعوقات التى تحول دون تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية وتؤثر سلبا فى استمراريتها أو تعميمها حيث تؤثر فى التنفيذ وفق الخطة والأهداف المرسومة وقد تؤدى لايقاف تنفيذ بعض البرامج والمشروعات أو عدم اللالتزام بالخطة الزمنية للتنفيذ.

- نقص وتقلص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ البرنامج أو المشروع الاجتماعى كعدم توفر أو مناسبة المبانى والتجهيزات والأدوات اللازمة للتنفيذ خاصة فى البيئة المحلية، مما يؤثر حتما فى استمرارية التنفيذ والخطة الزمنية لتحقيق أهداف البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

- عدم توفر الخبراء والفنيين والعمالة اصحاب المهارات اللازمة فى البيئة المحلية المحيطة لتنفيذ البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

-غياب التحديد والتقدير الدقيق لحاجات المستهدفين من البرنامج أو المشروع الاجتماعى، والتحليل الواعى لهذه الحاجات.

-إهمال قياس ومعرفة رأس المال الاجتماعى والتنظيمى فى المجتمع المحيط واستثماره كقدرات وامكانات مجتمعية، والتى يجب مراعاتها عند التخطيط للبرنامج أو المشروع الاجتماعى.

(٧) معوقات ترتيط بكفاءة البرنامج أوالمشروع الاجتماعى:

يرتبط كفاءة البرنامج أو المشروع الاجتماعى ارتباطا وثيقا بالبناء التنظيمى والهيكل الادارى للبرنامج وكفاءة وخبرات ومهارات العنصر البشرى، وتوزيع الأدوار واختصاصاتها وتكاملها والعلاقات والتفاعلات داخل البناء التنظيمى، والسلطة والعلاقة بين الرؤساء والمرؤسيين وطرق الترقى، والتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة، وانسياب المعلومات والبيانات فى سهولة ويسر، : - وغيرها مما يساهم فى تماسك البناء التنظيمى للمؤسسة والبرنامج ودعم قوته.

وقوة البناء التنظيمى غير الرسمى على البناء التنظيمى الرسمى يؤثر سلبا على كفاءة البرنامج أو المشروع ومن ثم صعوبات التقويم وينعكس كذلك على:

- عدم وجود المعايير السليمة: ومن المهم أيضا أن يكون التقويم وفقا لمعايير موضوعية متجردة وليست شخصية متحيزة، فإذا توفرت تلك المسلمات أسهمت بشكل إيجابي في زيادة درجة رضا مقدمى البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

–عدم وجود الكفاءات الإدارية القادرة على التقويم :حيث أن ما تفرزه الإدارة الراهنة من قيادات إدارية غير قادرة على التقويم الصحيح وذلك بسبب ما اكتسبته من عادات وأمراض إدارية مستعصية ونتيجة لضعف الإمكانيات الإدارية وعدم القدرة على تحكيم المعايير العلمية للتقويم .

-عدم وجود عدالة في التقويم : – نتيجة لوجود بعض العناصر الإدارية التى تتعامل مع المحسوبية والرشوة ، وفي بعض الأحيان يتعامل المدراء مع مرؤوسيهم بشتى أنواع المحسوبية والرشوة.

– نتيجة وجود الشللية وتداول السلطة بشكل مخالف لقاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب من أكبر الصعوبات الإدارية السائدة ، وقد تكون سببا فى ظهور الشللية نتيجة للصراع على تداول المناصب الإدارية وغياب قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب حيت يتمكن مجموعة من المدراء من الوصول إلى هرم السلطة فيمنحون أتباعهم كافة الميزات والحوافز بدون وجه حق وبذلك لا يكون للتقويم معنى ، كما يفشل البناء التنظيمى في تحقيق أهدافه .

–عدم استقرار الإدارة وعدم استقرار العناصر الادارية سواء لمؤسسة الرعاية أو البرامج والمشروعات: – ويؤدى اهتزاز البناء التنظيمى والصراعات والشللية لعدم الإستقرار الادارى، **كما** تشهد الادارة عملية تنقلات وانتقالات سريعة في العناصر البشرية التي تتولى المسؤوليات الإدارية فى المؤسسات والبرامج والمشروعات على كافة المستويات ، مما يترتب عليه عدم استقرار هذه العناصر واختلافات في التقويم باختلاف ثقافة وخبرة المسئولين ومهاراتهم ، وهذا لا ينعكس على تقويم البرنامج أو المشروع فحسب بل يمتد إلى نسف كل مسؤول جديد ما قام به قبله ويبدأ من الصفر وهذا يرجع لعدم وجود التخطيط الاستراتيجي .

– عدم استقرار الهيكل التنظيمي والبناء الوظيفي لمؤسسة الرعاية والبرامج والمشروعات:

تعاني بعض المؤسسات والبرامج والمشروعات كثيرا من التغيرات في هياكلها التنظيمية لأسباب كثيرة يدعي أصحاب هذه التغييرات بأنها لصالح المؤسسة أو البرنامج ولعل من الأسباب الحقيقية وراء هذه التغيرات عدم استقرار العناصر الإدارية فكلما تولى قيادي منصبا كبيرا على هرم السلطة أعطى لنفسه الحق بتغيير الهيكل التنظيمي ليفتح وظائف جديدة لاتباعية ومناصريه وبذلك تلغى وظائف ويبعد موظفوها وتفتح وظائف جديدة وينسب لها موظفون جدد وبذلك يختل التوازن الإداري ويختل معه نظام الرقابة والتقويم وبذلك يصبح التقويم غير موضوعي دون مراعاة لضوابط ومعايير التقويم السائدة في لوائح المؤسسة . هذه

بعض الصعوبات التي تواجه المؤسسات الإدارية في سبيل تفعيل تقويم أداء البرامج والمشروعات وجعله حافزا مؤثرا ودافعا لسلوك القائمين عليها لزيادة جهودهم وأدائهم ولا يتأتى هذا إلا إذا كان التقويم مبني على الصدق والواقعية والعدل وبذلك يسعى الكل للوصول إلى هذا الهدف في إطار منافسة شريفة بين البرامج والمشروعات والقائمين عليها وأجواء تسودها المحبة والتعاون والود ويصبح الوصول إلى تحقيق الأهداف المبتغاة بالنسبة لتقويم البرامج والمشروعات بسيطا وسهل المنال.

(٨) معوقات ترتبط بفاعلية البرنامج أوالمشروع الاجتماعى:

تتركزالصعوبات المرتبطة بفاعلية البرامج والمشروعات الاجتماعية بادراك أهداف البرنامج أو المشروع وخطته التنفيذية والزمنيه وطرق وأساليب قياس العائد والجدوى من البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

وتكمن أيضا فى إختيار النموذج المناسب لقياس الفاعلية حيث يتوقف إختيار أنسب النماذج طبقا لما يلى:

- تناسب النموذج مع الأهداف المحددة مسبقا للبرنامج أو المشروع.
- إمكانية القياس الموضوعى لعائد ومخرجات البرنامج أو المشروع.
- إختباره مسبقا فى بيئات إجتماعية أخرى وفى هذه الحاله يتم إختباره قبل استخدامه للتأكد من درجة الصدق والثبات حتى يمكن الاعتماد على نتائجه.
- إختباره مع برامج ومشروعات إجتماعية متماثلة فى الأهداف.
- خبرات ومهارات مستخدم النموذج.
- تم إختباره مسبقا فى نفس البيئة بمتغيراتها المختلفة وعلى درجة من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجه.
- الذى يتوافق مع نظرية وفكر مستخدم النموذج.

(٩) معوقات وصعوبات ترتبط بمنهجية عملية تقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى:

قد يغيب عن بعض القائمين بعملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بعض المتغيرات المرتبطة بمنهجية التقويم ومن أمثلتها:

- إختيار نموذج التقويم المناسب .
- – المقارنات الخاطئة منهجيا.
- تحديد الفترة الزمنية للتقويم البرنامج أوالمشروع سواء تقويما كليا أو جزئيا.

- الخلط بين مفاهيم ونماذج الكفاية والكفاءة والفاعلية.
- تجاهل استجابات وقياسات المسؤلين أوالمستفيدين.
- تجاهل الفترة الزمنية لاستفادة المستفيدين من البرنامج أوالمشروع.
- تجاهل العلاقة بين كفاية الموارد والامكانات وعائد البرنامج أوالمشروع الاجتماعى.
- تجاهل العلاقة بين كفاءة البرنامج أو المشروع وأهدافه.
- تجاهل ربط أهداف البرنامج أوالمشروع بالفترة الزمنية المحدةة لكل هدف من الأهداف.
- الخلط بين المتغيرات وعناصر النموذج التقويمى والمؤشرات.
- عدم الاهتمام وتجاهل القياسات التتبعية بعد انتهاء الاستفادة من البرنامج أوالمشروع الاجتماعى لقياس التغييرات المستهدفة والتأكد من حدوثها نتيجة الاستفادة من البرنامج أوالمشروع الاجتماعى وقد تمتد فى بعض القياسات لما بعد انتهاء الاستفادة بفترة زمنية قد تصل لستى شهور خاصة مع البرامج والمشروعات الاجتماعية نتيجة لتعرض المستفيد لمتغيرات أخرى غير الاستفادة من البرنامج أو المشروع.
- صعوبة إجراء المقارنات وضبط المتغيرات وصعوبات قياس العائد سواء الاقتصادى أو الاجتماعى.
- الصعوبات المرتبطة بتصميم القياسات أو إختيار القياسات المناسبة والتأكد من درجة صدقها وثباتها.
- –الاهتمام بالقياسات الكمية أكثر من الكيفية وصعوبة الدمج والازدواجية بينهما فى إطار واحد.

–لايمكن تقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى إلا من خلال دراسة الحالة بمايساعد على العمق والتحليل وتتبع قياسات العائد زمنيا وتحديد الأسباب خلال كل فترة زمنية محددة سواء الاخفاق أو النجاح والفاعلية،وإجراء المقارنات .

–قد يلجأ بعض القائمين على عملية التقويم بتقويم أكثر من برنامج أو مشروع إجتماعى – حتى لو كان نفس البرنامج أو المشروع – فى وقت واحد دون ملاحظة تغير الأهداف والفترة الزمنية للتقويم والفترة الزمنية لاستفادة المستفيدين وكذلك تباين الموارد والامكانات وكفاءة كل برنامج أو مشروع إجتماعى فضلا عن تباين البيئة الاجتماعية ومتغيراتها وشدة وقوة حاجات المستهدفين، وغيرها من العوامل والمتغيرات التى تجعل عملية التقويم هشة وسطحية دون عمق ولا جدوى منها.

(١٠) التحديات الأخلاقية لعملية تقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى:

تعتبر فلسفة الأخلاق، والأخلاقيات، هي مجموعة من الآداب والقيم أو القواعد التي تعتبر صوابا بين أصحاب مهنة معينة.

وكلمة أخلاقيات تعني: "وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية. وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناه جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية." ولكل مهنة أخلاقيات وآداب عامة حددتها القوانين واللوائح الخاصة بها، ويقصد بآداب وأخلاقيات المهنة مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.

وتختلف المسؤولية القانونية عن المسؤولية الأخلاقية باختلاف أبعادهما، فالمسؤولية القانونية تتحدد بتشريعات تكون أمام شخص أو قانون، لكن المسؤولية الأخلاقية فهي أوسع وأشمل من دائرة القانون لأنها تتعلق بعلاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبغيره، فهي مسؤولية ذاتية أمام ربه والضمير. أما دائرة القانون فمقصورة على سلوك الإنسان نحو غيره وتتغير حسب القانون المعمول به، وتنفذها سلطة خارجية من قضاة، رجال امن ونيابة، وسجون. أما المسؤولية الأخلاقية فهي ثابتة ولا تتغير، وتمارسها قوة ذاتية تتعلق بضمير الإنسان الذي هو سلطته الأولى. هنا يمكن القول أن الأخلاق بقوتها الذاتية لا تكون بديلا عن القانون ولكن كلا من المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما في أي مهنة من المهن.

ويجب تحليل محتوى ميثاق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، ودمج العناصر واختصارها، ثم مقارنة العناصر المستخلصة بعناصر نموذج تقويم أداء البرنامج أو المشروع الاجتماعى.

ولكن تبدو الحاجة ماسة إلى تحسين البنية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التي تؤسس أخلاقيات المهنة، وتقوم على تطوير الأخصائيين الاجتماعيين مهنيًا، وتهتم بالتعليم المستمر، وحماية مصالحهم، وتساهم بصورة فعالة في تطوير الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين بصفة خاصة. وهذا ما ذهبت إليه كثير من الدول حين أصدرت دساتير ومواثيق تتضمن قواعد ومبادئ وأخلاقيات المهنة وواجباتها تصف السلوك المتوقع منهم عند قيامهم بمهامهم.

ومما لا شك أن المكانة التي تحتلها مهنة الخدمة الاجتماعية والأدوار الهامة التي يقوم بها الأخصائى الاجتماعى تحتّم ضرورة إدخال نظام محاسبي، يرتكز على أهداف ومضامين ميثاق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، عن طريق ترجمة مضامينه إجرائيًا في الجانب التقويمي لممارسة الأخصائى الاجتماعى، فذلك يعد تفعيلًا للميثاق وترسيخًا لمضامينه وتحقيقًا لأهدافه من جهة، وحافزًا للأخصائى الاجتماعى على أن يتمثل قيم مهنته وأخلاقها سلوكًا في حياته من جهة أخرى.

وتحتاج عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بصفة خاصة إلى خبرة وإدارة بإعتبارها عملية شاقة ومعقدة ،حيث تتباين وتتعدد الحاجات والقيم فى بيئات إجتماعية متغايرة، لذلك فإنه يستوجب إختيار الأفراد الذين تلقى على عواتقهم عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بأن يكونوا أكفاء ملمين بوسائل التقويم وأساليبه ومهاراته حيث لهم الخبرة الطويلة في هذا المجال.

ويشمل الميثاق الأخلاقي لأي مهنة القواعد المرشدة لممارسة المهنة للارتقاء بمثالياتها وتدعيم رسالتها، ورغم أهميته في تحديد الممارسات والأولويات داخل مهنة معينة إلا أننا لا يمكن أن نفرضه بالإكراه ولكن بالالتزام وأن الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة هو سلوك أعضاء تلك المهنة إزاءها، والحفاظ على قيم الثقة والاحترام والكفاءة والكرامة، ويجب أن يتميز الميثاق الأخلاقي للمهنة بالتالي:

-الاختصار

-السهولة والوضوح

-تكون معقولة ومقبولة عمليا

-واقعية

-شاملة

-إيجابية

–توضح جميع الالتزامات المهنية أمام زملاء المهنة الواحدة، المهنة نفسها، المؤسسات التابعين لها، المستفيدين منها، الدولة، المجتمع.

–ترتبط بالعد الثقافى والقيمى فى المجتمع:

وتُعرَف الأخلاقيات، أيضًا باسم الفلسفة الأخلاقية، هي فرع من الفلسفة يتضمن تنظيم مفهومي السلوك الصائب والخاطئ، وتعريفهما، والتوصية بهما.[٥] ومصطلح الأخلاقيات بالإنجليزية "ethics" مشتق من الكلمة اليونانية ethos، التي تعني "الشخصية". والأخلاقيات متممة لمفهوم الجماليات في مبحث الأكسيولوجيا الفلسفي. تعني الأخلاقيات في الفلسفة السلوك الأخلاقي لدى البشر، وكيف ينبغي عليهم التصرف. ويمكن تقسيم الأخلاقيات إلى أربعة مجالات دراسية رئيسية [٦]

•الأخلاقيات العليا، وتتعلق بالمعنى النظري للافتراضات الأخلاقية ومرجعيتها، وكيف يمكن تحديد القيم الحقيقية لها (إن وُجِدت)

•الأخلاقيات المعيارية، وتتعلق بالأساليب العملية لتحديد نهج أخلاقي للأفعال

•الأخلاقيات التطبيقية، وتتناول كيف يمكن تحقيق النتائج الأخلاقية في مواقف معينة

•الأخلاقيات الوصفية، وتُعرَف أيضًا بالأخلاقيات المقارنة، وهي دراسة معتقدات الناس فيما يتعلق بالأخلاق

وتسعى الأخلاقيات للإجابة عن الأسئلة التي تتناول المفاهيم الأخلاقية لدى البشر، مثل الخير والشر، والصواب والخطأ، والفضيلة والرذيلة، والعدالة والجريمة.

ويخلط أغلب الناس بين الأخلاقيات والتصرف بما يتفق مع الأعراف الاجتماعية، والمعتقدات الدينية، والقانون"، ولا يتعاملون مع الأخلاقيات كمفهوم مستقل.[٧] يُعرِف بول وإلدر الأخلاقيات بأنها "مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي ترشدنا في تحديد أي السلوكيات تساعد الكائنات الحساسة، وأيها يضرها. ويشير قاموس كامبردج للفلسفة إلى حدوث "تداخل عادةً بين كلمة أخلاقيات بالإنجليزية "Ethics" والأخلاقية "Morality"...وفي بعض الأحيان يُستخدَم

مصطلح "الأخلاقيات" على نطاق أكثر محدودية ليعني المبادئ الأخلاقية لتقليد أو جماعة أو فرد معين."[٨]

والمعنى العام للأخلاقيات هو القرار العقلاني والنموذجي والمثالي (الذي يُعتبَر أفضل الحلول المطروحة) القائم على أساس الحس السليم. لا يعني ذلك استبعاد احتمال التدمير إذا كان ضروريًا وإذا كان لا يحدث نتيجة إيذاء متعمد. على سبيل المثال، إذا شعر الشخص بتهديد بصراع بدني، ولم يكن أمامه حل آخر، يكون من المقبول أن يحدث بالطرف الآخر القدر اللازم من الإصابات من منطلق الدفاع عن النفس. ومن ثم، فإن الأخلاقيات لا تقدم قواعد، مثل الأخلاق، لكن يمكن استخدامها كوسيلة لتحديد القيم الأخلاقية (المواقف أو السلوكيات التي تمنح الأولوية للقيم الاجتماعية، مثل الأخلاقيات أو الأخلاق).

• كيف يمكن الحفاظ على سرية البيانات المملوكة بواسطة مؤسسة حكومية أو التى تخضع لاكتشاف في دعوى قانونية؟

• من الذي يقرر ما هو مستوى عبء تقويم المشروع التقييم الذى قد يكون فرض محتمل على المشاركين؟

• هل إتخاذ قرارات بحوث التقويم تكون على شكل إعتبارات سياسية؟

• هل يجب أن يكون أصحاب المصلحة مشتركين فقط فى نتائج التقويم بدلا من صناع القرار؟

• هل فعالية تحسين البرامج المقترحة غير مؤكد حقا؟

• هل التجربة العشوائية تسفر عن أدلة أكثر تحصينا من البدائل؟

• هل النتائج في الواقع يمكن استخدامها؟ [٩].

إن العوبات والمعوقات في غاية الأهمية في الحياة الوطنية والمجتمعية ومكلفة، وأنه من أجل ذلك قد تم إعطاء أولوية قصوى لبحوث التقويم.

وقد كتب إدوارد بأنه قد يكون من المفيد تصور عملية التقويم، كما هو مبين في الشكل التالى. [١٠]

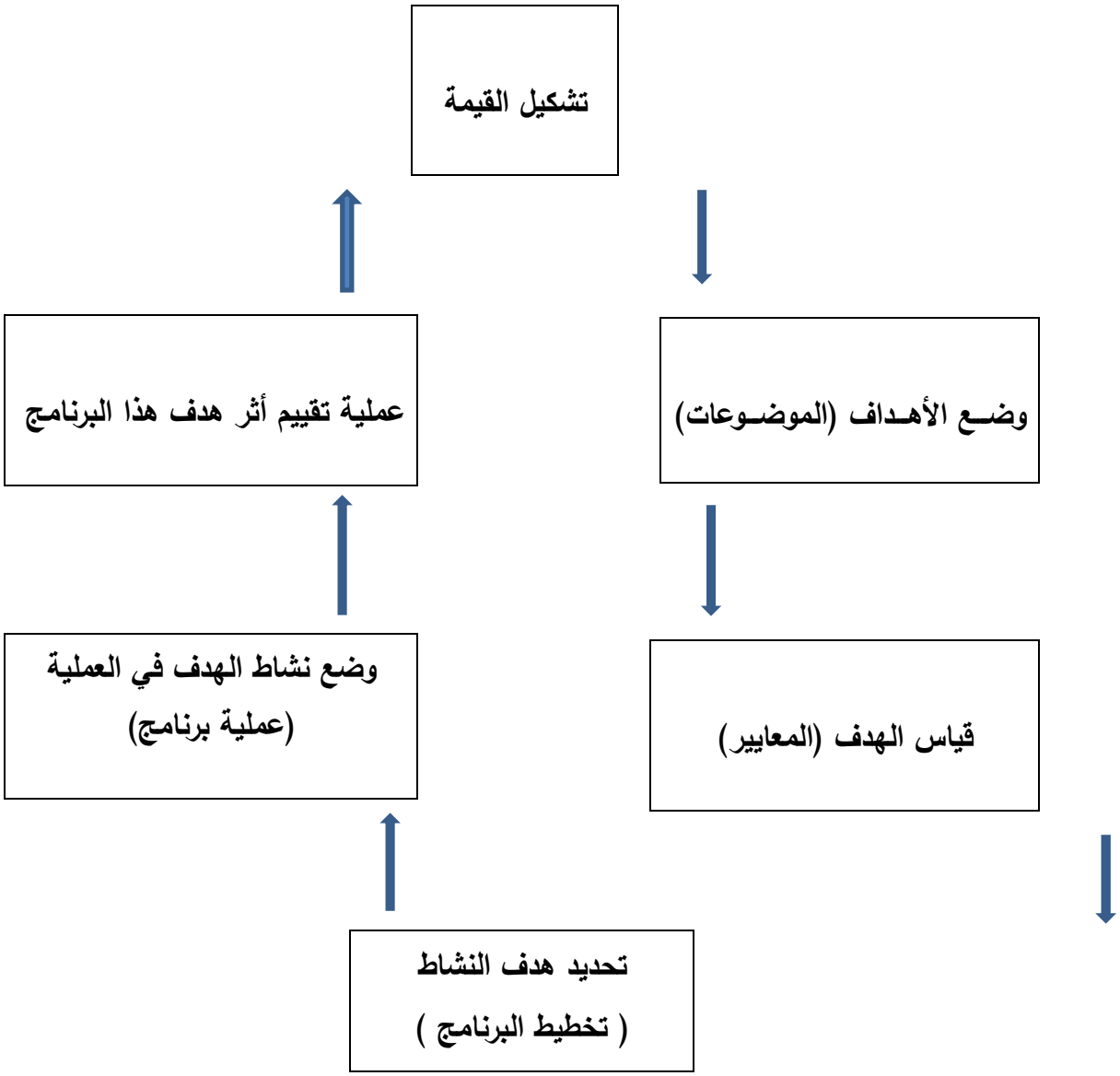

عملية التقويم شكل رقم (١)

(١١) معوقات ترتبط بنشر عملية تقويم البرنامج أوالمشروع الاجتماعى:

يجب أن ندرك أن الصعوبة هي حالة نسبية بين فرد وآخر وتساعد المهارات المكتسبة من الخبرات المتراكمة على تعزيز الحلول المناسبة لها وكذلك التدريب لاكتساب المعرفة والمهارات المستهدفة يساهم فى دعم الحلول لمواجهة الصعوبات والمعوقات.

ويترتبط مثل هذه الصعوبات بالصراحة في تقديم المعلومات عن البرنامج أوالمشروع، أو عدم إخفاء المعلومات عن المسؤلين.

وتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات إلى المسؤلين عن اتخاذ القرارات؛ كوسيلة لكي يدرك مقدمى البرامج والمشروعات الاجتماعية تقدمهم في الإنجاز وتحقيق الأهداف وعوائد أدائهم، وما الأهداف التى تم تحقيقها ولماذا ؟ وتلك التى لم يتم تحقيقها ولماذا ؟

وإقناع المستفيدين بالنتيجة؛ وذلك من خلال الأدلة والبراهين الخاصة بالعائد،

وأيضا الديمقراطية فى النشر فليس التقويم تصيد للأخطاء ولكن له أهداف أعمق من ذلك بكثير ، فضلا عن اختيار وعاء النشر.

إن المعلومات المرتبطة بتقويم البرنامج أو المشروع لايمكن إخفائها لأى غرض من الأغراض ولكن يجب أنتصل للآخرين المسؤلين ومتخذى القرات والمستهدفين بهدف تصحيح المسارات والتغلب على الصعوبات والمعوقات وضمان استمرارية البرنامج أو المشروع وأيضا يفيد فى التعميم وضمان فعالية ونجاح البرنامج أو المشروع وتحقيقه لأهدافه المخططة، وكذلك عند التخطيط لبرامج ومشروعات جديدة، أوتغيير سياسات تقويم البرامج والمشروعات.

ويجب الاشارة إلى تتعدد الصعوبات والمعوقات والأخطاء وتصنيفها وتتباين درجة قوتها وتأثيرها من تقويم برنامج أو مشروع لآخر ،والتي يقع فيها القائمون بعملية التقييم والتي تؤدي يدورعا إلى تحقيق أو إخفاق عملية التقييم لأهدافها والاستفادة منها.

رابعا: أساليب مقترحة لمواجهة صعوبات ومعوقات البرامج والمشروعات الاجتماعية:

- الديمقراطية وتوفير المناخ الديقراطى، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للمستفيدين من البرامج والمشروعات الاجتماعية ؛ لكي يعبروا عن آرائهم، والاستماع والقياس الجيد لآرائهم، ونشر نتائج التقويم ،وتقبل نتائجه خاصة للمسؤلين والقائمين على البرامج والمشروعات الاجتماعية أيا كانت نتائجه، حتيمكنالاستفادة من النتائج وتحقيق أهداف التقويم ضمانا لاستمرارية البرنامج أو المشروع الاجتماعى ونجاحه ومن ثم تعميمه مستقبلا، وتخطى الصعوبات والمعوقات المتوقعة أثناء تعميمه وتنفيذه منعا لتكرارها.

-الإصرار يقهر الصعوبات حيث أن التطور المتسارع للعالم في جميع المجالات ، نتج عنه تراكم هائل من المشاكل البسيطة والمعقده التي تطلبت حلولا مناسبه ،من خلال التكيف المنطقي

للقائمين على عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية واكتسابهم الأبعاد الشخصية والذاتية والمهارية الضرورية من خلال التجربة والممارسة كحلول آنية، لكن بإختلاف البشر تختلف مستويات هذا النوع من الادراك الملموس للتعامل مع الصعوبات ، اضافة الى الشخصية التي تتشكل خلال فتره زمنيه متراكمه [١١] إن المشكلة الحقيقية تكمن في الكيفية التي نتعامل بها مع الظروف الصعبة؟ وما مدى تقبلنا للمفاجاءات التي قد تواجهنا وأحيانا في أوقات غير مناسبة؟ وكيف يقوم العقل بايجاد الحلول لها بشكل مناسب وسريع ؟ وما الدافع وراء اصرارنا على تخطي الظروف الصعبة؟.إن لجوانب وأبعاد الشخصية دورا فى بناء الاصرار والتحدى لمواجهة الصعوبات والمعوقات وعدم الانسحاب والاستسلام ولكن الاصرار يوجد التحدى ولكن الحذر بوعى لمواجهة أى صعوبات ومعوقات للبرامج والمشروعات الاجتماعية خاصة إرتباطها بثقافة وقيم المجتمع ، ومحدودية الموارد والامكانات وندرة التمويل المالى للبرامج والمشروعات الاجتماعية خاصة فى المجتمعات النامية ، حيث المردود والرجع بعد فترات زمنية قد تطول فى بعض نوعيات البرامج والمشروعات الاجتماعية ، كل ذلك فى إطار الالحاح الشديد للحاجات ودرجة شدتها العاليةفى المجتمعات الناميةن بمايزيد من درجة الاصرار والتحدى.

-الاختيار الواعى الرشيد لمن يقوم بعملية التقويم .....؟ ومن القائمين على عملية التقويم.....؟ وتكامل مهامهم فى مناخ ديمقراطى ،ومؤهلاتهم وخبرانهم ومهاراتهم ودرجة الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإدراكهم الواعى والعميق بأخلاقيات التقويم ، وأهداف العملية التقويمية فضلا عن أهداف البرنامج أو المشروع الاجتماعى، ويمكن تخطيط برامج تدريبية تساهم فى إعدادهم للقيام بمهام عملية التقويم وتحقيق أهدافها.

-الموضوعية:إتصاف القائم بالتقويم بالوضوعية وعدم التحيز لأى سبب من الأسباب للتحديد الدقيق للصعوبات والمعوقات وأساليب مواجهتها ،والدرجة الحقيقية لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية محددة، والاجابةعلى تساؤل لماذا.....؟ تحقق أو أخفق تحيد كل هدف من الأهداف المحددة سلفا أثناء التخطيط للبرنامج أوالمشروع.

-مواجهة الصعوبات المنهجية، وتتعدد الصعوبات المنهجية المرتبطة بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية ، والتى تعكس تماما أن القائم بعملية التقويم يجب أن يلتزم بالمنهجية الصحيحة فى عملية التقويم حتى يصبح التقويم سليما ويمكن الاعتماد على نتائجه والاستفادة منه فى استمرارية

البرنامج أو المشروع الاجتماعى أو تطوير البرامج والمشروعات أو تعميم مثل هذه البرامج والمشروعات الاجتماعية، ولذا يجب أن يكون باحثا علميا ومدرب على استخدام المنهجية العلمية ، وتدريب القائمين على عملية التقويم على إجراء بحوث تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية.

-الشفافية : توفر الشفافية المطلقة فى نشر نتائج التقويم للاستفادة منها سواء للمسؤلين أو المستهدفين من البرنامج أو المشروع ، والشفافية فى تحديد وعرض الموارد والامكانات المختلفة والقدرات التنظيمية لمؤسسات الرعاية أو البرامج والمشروعات الاجتماعية.

-ضرورة التزام القائمين بالتقويم بأخلاقيات وقيم الخدمة الاجتماعية ، وأخلاقيات وقيم عملية التقويم لضمان فاعلية ونجاح التقويم وتحقيق أهدافه.

-التحديد الدقيق لأهداف البرنامج أو المشروع وأهداف التقويم ، إن التحديد الدقيق لأهداف البرنامج أو المشروع يساعد كثيرا على تنفيذ عملية التقويم نحيث يمكن من تحديد أنسب النماذج والمعايير والمؤشرات لقياس درجة تحقيق كل هدف من الأهداف والهدف الكلى للبرنامج أو المشروع الاجتماعى، وعلى العكس تماما غياب التحديد الدقيق للأهداف يؤثر سلبا على عملية التقويم وتحقيق التقويم لأهدافه، فالقائم بعملية التقويم يجب أنيدرك تماما الاجابة على تساؤل ماذا يقيم؟

كما يجب التحديد الدقيق لكيفية تحقيق وتنفيذ كل هدف من الأهداف عند وضع خطة البرنامج أو المشروع الاجتماعى بمايسهل إجراءات عملية التقويم.

كما يجب على القائم بتقويم البرامج أو المشروعات الاجتماعية أن يدرك تماما أهداف عملية التقويم ولماذا يقوم البرنامج أوالمشروع الاجتماعى؟

-استقرار البناء التنظيمى والهيكل الادارى لمؤسسة الرعاية والبرنامج والمشروع الاجتماعى، وتماسك هذا البناء بما يوفر مناخا وبيئة مواتية لتنفيذ البرنامج أو المشروع الاجتماعى ومن ثم عملية التقويم.

-توفير نسق معلومات على درجة عالية من الكفاءة، بما يزود القائمين على عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بالبانات والمعلومات اللازمة والضرورية لعملية التقويم.

-التخطيط الفعال للبرنامج أو المشروع الاجتماعى والتحديد المسبق للموارد والامكانات المادية وغير المادية الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج أو المشروع خلال الفترة الزمنية للتخطيط، وحسن توظيفها وتوجيهها للبرنامج أو المشروع الاجتماعى ، وواقعية ودقة تحديد الأهداف ، والالترابط بالحاجات الحقيقية والملحة للمستهدفين ومشاركتهم الفاعلة فى كل خطوات ومراحل التخطيط للبرنامج أو المشروع الاجتماعى ، وتحديد الأدوار والمسؤليات وتكاملها، وتحديد خطة زمنية لتنفيذ كل هدف من أهداف البرنامج أو المشروع ، ومؤشراته الواقعية ، والالتزام بمبادئ وأسس التخطيط السليم للبرامج والمشروعات الاجتماعية كالمرونة، الواقعية ، مراعاة الظروف الداخلية والخارجية ، وتفعيل المتابعة وأدواتها ووسائلها وغيرها من الخطوات والإجراءات التخطيطية للبرامج والمشروعات الاجتماعية.

المراجع:

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. ط ٢، ج ١، القاهرة، ١٩٧٢ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) جابر عبد الحميد .مناهج البحث في التربية ، مكتبة الرياحين بابل ،١٩٧٣،ص : (٥).

(٤) فريد نجار ، قاموس التربية وعلم النفس ،الجامعة الأمريكية، بيروت ،١٩٦٠ ، ص : (١٩٠).

(٥) إيلاف، منظومة أخلاقيات لا منظومة أخلاق - تاريخ النشر ٣٠ أكتوبر،٢٠٠٩.

(6)Ethics , Internet Encyclopedia of Philosophy

(7) Richard؛Paul ،Elder ،Linda The Miniature Guide to Understanding the Foundations of Ethical Reasoning. United States: Foundation for Critical Thinking Free Press(2006)., np. ISBN 0-944583. PP :(2-17).

(8)John Deigh in Robert Audi (ed), The Cambridge Dictionary of Philosophy, 1995

(9) Rafael J.Engel, Russell K. Schutt: The Practice Of Research In Social Work, Sage Publications, London, 2005, PP:(307, 330).

(10) Hand book of research design and social measurement, fifth edition, the international professional publishers, delbertc miller, sage publications, London, 1991, PP: (86 – 87).

(١١) برتراند راسل ، أثر العلم في الاجتماع ، مركز الدراسات العربية، بيروت ، ٢٠٠٦ .ص: (٣٤).